الفوائد العجيبة فى اعراب الكلمات الغريبة

محمد امين بن عابدين

ق ٤١٥
ف ٠ ع

الفوائد العجيبه في اعراب الألفاظ الغريبه، تأليف
ابن عابدين: محمد أمين بن عمر- ١٢٥٢هـ. - ط
بخط سنة ١٢٧٩هـ.

١٠ ق ٢٥ س ٢٤،٥×١٧سم

١٥٧٦

نسخة جيدة: خطها نسخ معتاد.
الأعلام ٦: ٢٦٧، هدية العارفين ٢: ٣٦٧
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ.

في ملك عبد الرحمن بن حسن عجيمي

عدد اوراقها عشرة

١٠

في ملك حسن بن عبد الرحمن عجيمي

هذه الفوائد العجيبة في اعراب الالفاظ الغريبة تأليف العالم العلامة الشيخ محمد امين بن عابدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله الطاهرين وصحابته اجمعين وبعد فيقول
فقير رحمة ربه واسير وصمة ذنبه محمد امين بن عابدين قد عن لي الكلام على بعض
الفاظ شاع استعمالها بين العلما وهي مما في اعرابه او معناه اشكال او خفاء بعبارات
تحل العقال وتوضح المقال وسميتها الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة
فاقول وبالله المستعان وعليه التكلان منها قولهم هلم جرا فهلم بمعنى تعال

هلم جرا

وهو مركب من ها التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال البسيط
يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث عند الحجازيين كذا في القاموس
وسبقه الى ذكره صاحب الصحاح وتبعه الصغاني فقالا وتقول كان ذلك عام
كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل
هذا وتوقف الجمال ابن هشام في كون هذا التركيب عربيا محضا وساق وجوه
توقفه في رسالة له واجاب عما ذكره في الصحاح ونحوه وذكر ما للعلماء
في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا المقال
بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ائت وتعال
الآن فيها تجوزان احدهما انه ليس المراد بالاتيان هنا المجيء الحسي بل
الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على
هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا على
آلهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الالسنة بالكلام
ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي بعد جملة فيها معنى القول
كقوله فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشي ليس المشي على الاقدام
بل الاستمرار والدوام اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم
على ذلك الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه
بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا و
جرا مصدر جره يجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم
كما استعمل السحب بهذا المعنى الا ترى انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا
اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك

في بقية

في بقية الاعوام استمرارا او استمر مستمرا على الحال المؤكدة وذلك ماش في جميع
الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التاويل ارتفع
اشكال العطف فان هلم حينئذ خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم
هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر ذلك او واستمر ما ذكرته

ومن ثم

ومنها قولهم ومن ثم وهي في الاصل موضوعة للمكان البعيد واذا او
قعت في عباراتهم يقولون ومن هناك او من هنا اي من اجل ذلك كان كذا
فاذا فسروها بهناك ففيه تجوز من جهة واحدة وهي استعمالها في المكان
المجازي واذا فسروها بهنا ففيه تجوزان الاول كونها في القريب ولكن
الجمع بين تفسيرها بهنا القريب وبين قولهم اي من اجل ذلك كما وقع
للعلامة الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع فيه هنا فانه لان ذلك من
اشارات البعيد اللهم الا ان يقال استعمل هنا في البعيد مجازا او ذلك في
القريب كذلك او يقال كما قال بعضهم اشار اولا بهنا الى القرب بالمشار اليه
لقرب محله وما فهم منه وثانيا بذلك الى البعد باعتبار ان المعنى غير مدرك
حسا فكانه بعيد وفي شرح التسهيل للدماميني ما نصه وانظر في قول
العلما ومن ثم كان كذا هل معناه معنى هنالك اي التي للبعد او معنى هنا
التي للقرب والظاهر هو الثاني انتهى ثم مما ينبغي التامل في علاقة هذا
المجاز وفي قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة المشابهة فان المعنى محل
للفكر وتردده اليه بملاحظته المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل للجسم والتردد
اليه باتيانه المرة بعد الاخرى او الاشارة للالفاظ فانها محل للمعنى كما
ان المكان محل للجسم والقرينة استحالة كون المعنى والالفاظ مكانا
حقيقيا وقال بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رحمن قوله
ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف المذكور في شرط
تاثير الالف والنون انه انتفا فعلى نداء او وجود فعلى بالمكان في ان كلا
منهما منشأ امر اذ المكان منشا النباتات والاختلاف المذكور منشا اختلاف

اخر وهو الاختلاف في حرف دعي فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان ادعا
ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانيه فذكر اللفظ
الموضوع للمكان انتهى ومنها قولهم ايض هو مصدر اض يئيض واصل ايضا
اض ايض كباع بيع تحركت اليا وانفتح ما قبلها قلبت الفا واصل يئيض يأيض
بزنة يفعل فنقلت حركة الياء الى الهمزة واما اعرابه فذكر ابن هشام
في رسالة تعرض فيها لمسالة ان جماعة توهموا انه منصوب على الحال من
ضمير قال وان التقدير وقال ايض اي راجعا الى القول وهذا لا يحسن
تقديره الا اذا كان هذا القول صدر من القايل بعد صدور القول السابق
له وليس ذلك بشرط بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايض وكتبته اليوم
وكتبته امس ايض قال والذي يظهر لي انه مفعول مطلق حذف عامله
او حال حذف عاملها وصاحبها اي ارجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر
على ما قدمته او اخبر راجعا فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع
ومما يونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايض علم فلا
يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من التقدير واعلم انها انما تستعمل
في شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايض
ولا جاء زيد ومضى عمرو ايض ولا اختصم زيد وعمرو ايضا انتهى ملخصا
وفيها قولهم اللهم الا ان يكون كذا ونحوه اقول اصله يا الله اللهم الا ان يكون كذا
حذف حرف النداء وعوض عنه الميم للتعظيم والتفخيم ولا تدخل عليها يا
فلا يقال يا اللهم الا شذوذا في الشعر كما قال ابن مالك والاكثر اللهم بالتعويض
وشذ يا اللهم في قريض ثم الشايع استعمالها في الدعا ولذا قال بعض
السلف اللهم مجمع الدعا وقال بعضهم الميم من قول اللهم فيها تسعة وتسعون
اسما من اسماء الله تعالى واوضح بعضهم بان الميم تكون علامة للجمع لانك تقول
عليه للواحد وعليهم للجمع فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة
على الجمع في قولك ضربوا وقاموا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله تعالى
لتشعر وتوذن بان هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء الله تعالى كلها فاذا قال

الداعي

الداعي اللهم فكانه قال يا الله الذي له الاسماء الحسنى قال ولاستغراقه ايض
لجميع اسماء الله تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت
فيه وهو حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم انهم قد ياتون بها قبل
الاستثنا اذا كان الاستثنا نادرا غريبا كانهم لندوره استظهروا بالله في
اثبات وجوده قال بعض الفضلا وهو كثير في كلام الفصحا كما قال المطرزي
نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر وفي الكشف بعد كلام واما نحو قولهم
اللهم الا ان يكون كذا فالغرض ان المستثنى مستعان بالله تعالى في تحقيقه تنبيها
على ندرته وانه لم يات بالاستثنا الا بعد التفويض لله تعالى انتهى وذكر العلامة
المحقق صدر الشريعة في اوايل كتابه التوضيح شرح التنقيح ان الاستثنا
المذكور مفرغ من اعم الظروف لان المصادر قد تقع ظروفا نحو اتيك طلوع
الفجر اي وقت طلوعه واوضح ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه
على المغني عند الكلام على عسى عند قول المغني ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في
عسى اللهم الا ان تقدر العاملين تنازعا زيدا فقال الاستثنا في كلام المص مفرغ من
الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى كل وقت الا وقت
ان تقدر العاملين تنازعا ووقع التفريغ في الايجاب لاستقامة المعنى نحو
قرات الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر عنه كما في اجيك يوم
قدوم الحاج واللهم معترض بين طرفي موقعها هنا فقد وقع في النهاية انها تستعمل
على ثلاثة انحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولك اللهم ارحمنا الثاني ان
يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القايل اقام زيد فتقول
انت اللهم لا والثالث ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور
كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة
بعدم الدعا قليل انتهى وظاهر ان معنى الاول والثاني لا يتاتيان هنا وفي
تاتي الثالث في هذا المحل نظر انتهى كلام الدماميني ولعل وجه النظر ان قول
ابن الاثير في النهاية الا ترى الخ يفيد انه لا بد ان يكون ما بعدها نادرا في نفسه
وقد يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله يستعمل دليلا على الندرة الخ وافاد الفاضل

علي ان ما بعدها نادر بالنظر الى ما قبلها وان كان في نفسه غير نادر فليتامل ثم اعلم
ان قوله ووقع المفرغ في الايجاب فيه نظر لان قول المغني يكون الاستثناء في
يكون الا في عسى لخ معناه لا يكون الاستثناء في عسى في وقت من الاوقات الا في كذا
فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثناء بعدها من المنفي كما في قولك
لا ياتينا زيد الا اليوم كذا نعم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعيف الا اذا حمل
على كذا وهو استثناء مفرغ في الاثبات صورة ولكنه في المعنى نفي لان معنى
ضعيف انه لا يعتمد عليه مثلا وقال في المغني اخر الكتاب في اول الباب
الثامن ما نصه السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو وان كانت
لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل
الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره انتهى ومنها قولهم لابد من لابد من كذا
كذا اي لا مفارقة وقد يفسر بوجب وذلك لان اصله في الاثبات بد الامر
فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل بدادا اي متفرقة فاذا نفي التفرق والمفارقة
بين شيئين حصل تلازم بينهما دائما فصار احدهما واجبا للاخر ومن ثم
فسروه بوجب وبد اسم مبني على الفتح مع لا النافية لانه اسمها والخبر محذوف
اي لنا ونحوه وقد صرح بذلك الغزي في حواشي المطول ان الجار
والمجرور متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا لا طالع
جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون اوجبوا
في مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح
كما فيما نحن فيه محذوف هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لنا وقولهم من كذا خبر
مبتدا محذوف اي البد المنفي من كذا وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها
من الاعراب لانها جملة مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا بما دل عليه
لا بد اي لا ابد من كذا وقد اشار الشريف في اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف
في مثله خبر لا حيث قال في قوله لا تلقى لا اشارة الى ان لا تسلب معنى
التلقي والا وجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وفيه
على ما ذكر نظائر هذا التركيب انتهى اقول هذا ظاهر فيما اذا قيل لابد

من كذا

من كذا اما اذا قيل لابد لكذا من كذا فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال من تعدد
الاخبار فتامل ثم قوله ويجوز ان يكون متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا ابد من كذا
ففيه نظر اذ لا فرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى تقديره وهذا وقع
في بعض العبارات لابد وان يكون واستعمله السعد في كتبه وقال الغزي في
ان الواو مزيدة في الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق اي لزيادة لصوق
لا بالخبر انتهى وفيه بحث فان الكون المنسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون
خبرا هنا فان قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار يكون
الفعل متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان صاحب المغني لا يثبت
واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلاء ورجح ان الواو هنا زائدة وانها التي
دخولها في الكلام كخروجها ورايت في بعض الحواشي انه روي عن ابي سعيد
السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال تجيء الواو بمعنى مع فان ثبت ذلك يكون
حمل الواو هنا عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع ومنها قولهم
هو كذا لغة واصطلاحا هو كذا لغة واصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب على المفعولية المطلقة وانه
من المصدر المؤكد لغيره صرح به في اماليه وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة
ليست اسما للحدث والثاني انها لو كانت مصدرا مؤكدا لغيره لكانت انما كانت
تاتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتقدم ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا
زيد حقا ابني وان كان الزجاج يجيز ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون مفعولا
لاجله او منصوبا على نزع الخافض او تمييزا قلت لا يجوز الاول لان المفعول
على التعليل لا يكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول ان اسقاط الخافض
سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شايع في كلام العلماء الثاني انهم
التزموا في مثل هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت
على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا
واصله تمرون على الديار او بالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير للمفرد كرطل
زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا ليس شيئا منهما اما انه ليس
تفسيرا للمفرد فلانه لم يتقدم مبهم وضعا فيميز واما انه ليس تفسيرا للنسبة فلانه

لم يتقدم نسبة فان قلت يمكن ان لا يلزم تمييز النسبة بان يقدر مضاف اي تفسيرها لغة فيكون
من باب اعجبني طيبه ابوة ابا قلت يمكن لهم تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين
لا تكون الا فاعلا في المعنى ثم قد تكون مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون
محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا كان المراد الثناء على ابي زيد وقد لا
يكون كذلك فيكون حالا لدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا فان الدر
بمعنى الخير وويح بمعنى الهلاك ونسبتهما الى الرجل كنسبة الفعل الى فاعله
وتعلق التفسير بالكلمة انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل فان قلت ما وجه
نصبه قلت الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف من المحدود ومضافين من
المنصوب والاصل تفسيرها موضوع اهل اللغة ثم حذف المضافان على حد حذفهما
في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي اثر حافر فرس الرسول ولما انيب
الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عما لازم التنكير ويكون
تقول الاصل موضوع اهل اللغة بتقدير مضاف واحد ونسبة الوضع الى اللغة
مجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض المحققين وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام
في رسالته الموضوعة في هذه المسالة ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فعليه
بها وفيه قولهم هو اكثر من ان يحصى ونحو قولهم زيد اعقل من ان
يكذب وهو من مشكل التراكيب فان ظاهره تفضيل الشيء في الكثرة على الاحصا
وتفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائره كثيرة مشهورة
وقل من يتنبه لاشكالها وقد حمله بعضهم على ان المصدرية بمعنى الذي ورده
في المغني في الجهة الثالثة من الباب الخامس من الكتاب بانه لا يعرف قائل به
ووجهه بتوجيهين نظر في كل منهما الدماميني في شرحه عليه ونقل عن الرضي
وجها استحسنه فقال قال الرضي واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم
من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول
بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول
وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه تعلقت
بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى انت اعز علي من ان اضربك

هو اكثر من ان يحصى

اي باين

سواء كان كذا ام كذا

اي باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة
بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو
فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى
التفضيل قال ولا مزيد عليه في الحسن ومنها قولهم سواء كان كذا ام كذا فسواء
اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء
بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده في معنى كان كذا في تاويل المصدر مبتدا كما
صرح بذلك الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير
كونه كذا وكونه كذا سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف
او حال بلا واو واعتراض وفي هنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما
تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظ ام بمعنى الواو وكون
ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء
في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب
الشرط المقدر ان لم تذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا والهمزة وام
مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو بعلاقة ان
ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحد الشيئين
او الاشيا والتقدير ان كان كذا او كذا فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا
جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا في حواشي المطول لحسن جلبي الفنري
وما عزاه الى الرضي ذكره الدماميني عن السيرافي ايضا وفي حواشي الكشاف للسيد
الشريف وحكى بعض المحققين عن ابي علي ان الفعلين مع الحرفين في تاويل اسمين
بينهما واو العطف لان ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك اقمت ام قعدت
متساويان في علم المستفهم فاذا قيل سواء علي اقمت ام قعدت فقد اقيما مع ما
بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص
في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ما حققه الرضي وما استدل به
عليه ومنه قوله ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم
ان معنى سواء علي قمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت واحد في الحقيقة ولا ابالي

ليس خبرا للمبتدا بل المعنى ان قمت ام قعدت فلا ابالي بهما انتهى وقد يأتي بأو بدل ام
وفي شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف لا يعطف بأو بعد همزة التسوية
للتنافي بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشيا والتسوية تقتضي شيئين لا
احدهما فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب
نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول الفقها سواء كان كذا او كذا وقراة ابن
محيصن اولم تنذرهم واما تخطئة المص لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني
انتهى وذلك حيث قال في شرحه على المغني اعلم ان السيرافي قال في شرحه الكتاب
ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها
كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام
كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء علي قمت او قعدت انتهى كلامه
وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقها وغيرهم سواء كان كذا او كذا الى ان
قال وحكي ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او بعد سوا فلا يقال سواء علي
قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا
مستند المص في تخطئة الفقها وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضي كلام الفارسي
بما هو مذكور في شرحه للحاجبية فراجعه ان شئت انتهى ومنها قولهم
في معرض الجواب ونحوه على انا نقول فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعدها
قامعا للشبهة واقوى مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ما تشعر به على
ولكن يقال على من حروف الجر فما معناها هنا وما متعلقها ويظهر المراد مما
ذكر في المغني حيث قال التاسع اي من معاني على ان تكون للاستدراك والاضراب
كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله وقوله

فوالله لا انسى قتيلا رزئته ... بجانب قوسى ما بقيت على الارض
على انها تعفو الكلوم وانما ... توكل بالادنى وان جل ما يمضي

اي على ان العادة نسيان المصايب البعيدة العهد وقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ... على ان قرب الدار خير من البعد
ثم قال ... على ان قرب الدار ليس بنافع ... اذا كان من تهواه ليس بذي ود

في معرض الجواب

ابطل

ابطل بعلي الاولى عموم قوله لم يشف بنا فقال على ان فيه شفا وما ثم ابطل بالثانية
قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشى بما قبلها
عندما قال به فانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج
او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب
قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق
فيها انتهى كلام المغني ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد
فرد من جزئيات الاحوال قال المحقق الغزي الاقرب انه من التاكيد اللفظي
وقد يجعل من قبيل وصف الشي بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عما
الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران
وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كما يقال معرفة فرد فرد و
الظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل
ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة ومنها قولهم في
التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة الدماميني في اول شرحه الكبير على
المغني عند قوله وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة ما نصه كثيرا
ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك ان المراد من قولهم وقع كذا في عام اربعين
هو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتعريف الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير
ظاهر اذ ليست فيه لا بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف
ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين لكونه جزءا منها كما في يد زيد
وهذا لا يؤدي المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير
او غيره وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير
وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها
ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من
اربعين بحيث يصدق على اي عام فرض لم يكن لتخصيص الاربعين
مثلا معنى يحصل به كمال التمييز المقصود ولكن قرينة ارادة الضبط
بتعيين الوقت تقتضي ان يكون هذا العام هو مكمل مدة الاربعين او يقال

كل فرد فرد

كان كذا عام كذا

حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام اخر اربعين والاضافة بيانية
اي في عام هو اخر اربعين فتامله انتهى اقول يظهر لي انه لا حاجة الى تقدير
المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فان الاربعين كما تطلق على مجموعها تطلق
على الاخر منها وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد هذا اثنان
هذا ثلاثة الخ فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث كما تطلق على مجموع
الاثنين ومجموع الثلاثة فتامل ومنها قولهم ولاسيما كذا قال المحقق ولاسيما كذا
العزمي لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله
سوي اوسيو والواقع بعدها اذا كان معرفا اما مجرور على انه مضاف اليه وما
زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة
اي لا مثل شيء علم البيان واما مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت
ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجار ولكن هذا الوجه لقلة حذف
صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراد
لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يابونه وعلى الوجهين فحركة سي اعراب
لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لا ما
بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل ونقل
على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي
وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود من
العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعنده ما خبر لا
ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكونه خبر لا معرفة وجوابه
انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول
سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا الناصبة فله
بعيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع ارادة
ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ لكن ذكر البلباني
في شرح التلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب
وقد تخفف اليا مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سوا مقام لاسيما والواو التي

تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولاسيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره
الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثنا لكون ما بعدها مخرجا
عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس فيها حقيقة صرح به الرضي وقد
يحذف ما بعد لاسيما وتنقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب
المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولاسيما راكبا فراكبا حال من مفعول
الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع ولا
سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل ولاسيما
هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله كثير الا ان المجي اكثر انتهى
ومنها قولهم فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة يوصف بها الاخيران فقط
فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته
وكثيرا ما يصدر بالفا تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها
الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها انتهى قال بعض المحشين وقال
ابن هشام في حواشي التسهيل لم يسمع منهم الا مقرونا بالفا وهي زائدة لازمة عندي
وقال الدماميني نقل عن ابن السيد في نحو اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت
به فجعلها عاطفة قال وهو خير من قول التفتازاني وابن هشام انتهى ان يرد على كلام
المطول ان الفا في جواب الشرط ليس للتزيين بل من حروف المعاني ففيه منافاة
ويجاب بان الشرط المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفا المذكور للتزيين وليس
في المعنى داع الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفا لتزيين اللفظ ففيه تقوية
لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ هذا والاظهر ان قوله وكانه توجيه ثان
ثم انه قدر اداة الشرط المحذوفة اذا وكذا وقع لغيره والحق انه لا يحذف من
ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا بعد ان نقل عن المغني انها
تكون بمعنى حسب كقد واسم فعل بمعنى يكفي ان المناسب للمقام جعلها
بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفي قال فجعلها هنا اسم فعل
وانها بمعنى انته غلط من بني ومنها قولهم كائنا ما كان قال بعض المحققين كائنا ما كان
جعل الفارسي ما في ضربته كائنا ما كان مصدرية وكان صلتها وهما في محل رفع
بكائن

وكلاهما على التمام اي كاينا كونه وقيل الكاين من الكنا قصد وكان تاقصة اسمه
وما موصولة استعملت لمن يعقل كما في لا سيما زيد وفي كان ضمير هو اسمها وما خبرها
وفي كان ضمير ما اسمها وخبرها محذوف اي كاينا الشخص الذي هو اياه ويجوز
كونها نكرة موصوفة بكان وهي تامة   والتقدير لاضربنه كاينا شيا
كان اي شيا وجد والمعنى لاضربنه كاينا بصفة الوجود من غير نظر الى حال دون
حال مفردا كان او مركبا كلا او جزا ولعل هذا اولى من الذي قبله انتهى اقول
ويخطر لي وجه اخر وهو ان ما صلة للتوكيد وكاينا وكان تامتان والمعنى
لاضربنه موجودا وجد اي شخص وجد صغيرا او كبيرا جليلا او حقيرا
ووجه اخر وهو ان تكون ما اسما نكرة صفة لكاينا او بدلا منه فاذا قلت
لاضربن رجلا كاينا ما كان فالمعنى لاضربن رجلا موجودا شخصا وجد
والمعنى على التعميم كالاول اي اي شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين
قولهم كائنا ما بعوضة ووقع في عبارة المطول كاينا من كان انا او غيري
فقال الفاضل الغزي كاينا حال ومن موصوفة في محل نصب خبر الكاينا
والعايد محذوف اي كانه واعترض بان منه حذف خبر كان نص عليه ابن هشام
وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس
ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ما ذكره وانا خبر مبتدا
محذوف اي هو انا او غيري او بدل من من كان على ان يكون من قبيل استعارة
الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت انتهى ومنها
قولهم بعد اللتيا والتي قال محقق الروم حسن جلبي الفناري اللتيا تصغير
التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا بقي
على فتحة الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في اخره كما
فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة
والكبيرة التي من فظاعة شانها كيت وكيت حذفت الصلة ايهاما لقصور
العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كنى بهما عنه وفي ذلك من تفخيم امره
ما لا يخفى انتهى واصله ان العرب تقول ذلك في الامر الصعب الذي لا يرى فظاعته

اصل

بعد اللتيا والتي

والتزموا

والتزموا عدم ذكر صلتها لا لفظا ولا تقديرا للمامر فليغز ويقال اي موصول ليس له صلة
ولا عايد وقد نظم ذلك بعض مشايخ مشايخنا فقال • يا ايها النحوي ذا العرفان •
• ومن حوى لطايف البيان • ما اسمان موصولان مبنيان • ولم يكونا قط يوصلان •
ومنها قولهم اولا وبالذات قال الغزي في حواشي المطول اولا
منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو ح منصرف لا وصفية له ولذا دخله
التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوايل كالفضلى و
الافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول
لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه
في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى
في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة ومنها قولهم
وهذا الشيء لا محالة كذا وهي مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا بمعنى
تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان
وخبرها مفيدة تاكيد الحكم ومنها قولهم لا افعله البتة وهي مصدر من
البت بمعنى القطع وفي القاموس لا افعله البتة وبتة لكل امر لا رجعة فيه
انتهى والمشهور على الالسنة ان همزتها همزة قطع وبه صرح الامام الكرماني
في شرح البخاري ورده الحافظ ابن حجر في شرحه فتح الباري بما حاصله انه لم
ير احدا من اهل اللغة صرح بذلك ونازعه البدر العيني في شرحه ايضا بان عدم
رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي وجوده قلت القياس يقتضي
ما قال الحافظ فانه من المصادر الثلاثية وهمزتها همزة وصل ومنازعة
العيني لا تثبت المدعى نعم قد يقال من حسن الظن بالامام الكرماني انه لا
يقول ذلك من رايه مع مخالفته للقياس على نظايره فلولا وقوفه على ثبت
في ذلك لما قاله وصرح بعض الفضلا بان المشهور كونها همزة قطع
وانه مما خالف القياس وهو يؤيد ما قاله الكرماني والله تعالى اعلم بحقيقة
الحال ثم رايت في الشرح الكبير للعلامة اكدها مبني على المعنى عند قوله
في باب الهمزة ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة ما نصه

اولا وبالذات

وهذا الشيء لا محالة كذا

لا افعله البتة

هي بمعنى القول المقطوع به قال الرضي وكأن اللام فيها في الاصل للعهد اي
القطعة المعلومة التي لا تعدد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه
لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحًا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه
تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى ليكون قطعتين
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر فالبتة بمعنى القطعة ونصبها
نصب المصادر انتهى وفي هذا اشارة ظاهرة الى ان الهمزة همزة وصل
بل كلام الرضي كالصريح في ذلك اللهم الا ان يكون ذلك بناء على ما هو القياس
فلا ينافي ما قدمناه من ان قطع همزتها مما خالف القياس ثم رايت التصريح
بذلك في تصريح الشيخ خالد الازهري في بحث المعرفة حيث قال البتة
بقطع الهمزة سماعا قال شارح اللباب والقياس وصلها انتهى بحروفه
ومنها قولهم فضلا كقولك فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فضلا
ومعناه انه لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم ملكه للدينار اولى من عدم ملكه
للدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وانتصابه على وجهين حكيين
عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة
والثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور وهو درهما وانما ساغ مجيء الحال منه
مع كونه نكرة للمسوغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة
من حيز الابهام الى حيز العموم وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال
او ضعف ساغ مجيئها من النكرة فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية
وهي خاوية على عروشها فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري
والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن
القياس وانما لم يجز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهم لانه راه منصوبا
ابدا سواء كان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا وزعم ابو حيان
ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك
الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا واما القول بانه وصف بالمصدر
على تاويله بالمشتق او على تقدير المضاف فليس قول المحققين فهذا منتهى القول

في توجيه

في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد فعسر وقد خرج على انه
من باب قوله على لاحب لا يهتدى بمناره ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك و
قال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل
عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات منار للطريق وينفي الاهتداء عنه انما
يريد نفي المنار فتنتفي الهداية وعلى هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين
اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اي لا يملك
درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار
اولى وفيه ان فضلا مقيد للدرهم او معمول للمقيد على الاعرابين السابقين
فلو قدر النفي مسلطا على المقيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك
الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو
تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي لا يملك الاقل لا يملك
الاكثر فان المراد بالدرهم ما يساوي من النقود لا الدرهم العرفي والذي ظهر لي
في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية
دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا
الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال لا يملك فلان دينارا او ورد على
مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استونف كلام
اخر وكان في تقديره وجهان احدهما ان يقدر اخبرك بهذا زيادة عن الاخبار
عن دينار استفهمت عنه او زيادة عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة
اخبرك بهذا وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا ح الان بتقدير كان ذلك ح
واسمع الآن فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور
عن وجار الدينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو
الضمير وجار العين وهو في ودخلت من على العين والثاني ان يقدر فضل
انتفاء الدرهم عن فلان فضلا عن انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حالة
هذا المذكور في الفقر معروفة عند الناس والفقير انما ينفى عنه في العادة ملك الاشيا

الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضلا عن
وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر منه يقال فضل منه وعليه بمعنى زاد و فضلا على
التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي
لكن توجيه الاعراب فيه مخالف لما ذكر ولعل ما لم ينقل انه يتجوزات العرب
في كلامهما يقدح فيما ذكرت ملائمة الحذف وهو كما قيل اذا لم تكن الا الاسنة مركبا
فلا راي للمحتاج الا ركوبها وقد بينت في التوجيه ان مثل هذا الحذف و
التجوز واقع في كلامهم هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصاري في
رسالته وقد قرر الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف قدس سره في حواشي
الكشاف على غير ما مر فقال هو مصدر يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي
الادنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالته اي عده محالا عرفا
فيقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار تريد
ان اعطاء الدرهم منفي ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار واما ضمني
كقوله وتقاصر الهمم الخ يريد ان هممهم تقاصرت عن بلوغ ادنى عدد هذا العلم
وصار منفيا مستبعدا عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر و هو مصدر قولك فضل
عن المال كذا اذا ذهب كثره و بقي قلة ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء
ومعنى الكثرة والقلة ظهر هنالك توجيهان فمنهم من نظر الى معنى الذهاب
والبقاء فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار
اي ذهب اعطاء الدينار بالمرة و بقي عدم اعطاء الدرهم فالباقي هو نفي
الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب هو نفس الاعلى المذكور بعده وعلى
هذا التوجيه يفوت شيأن من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من جنس الذاهب
اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى الثاني كون الباقي اقل من الذاهب اذ لا معنى
لكون انتفاء الادنى اقل من جنس الاعلى فان قلت يرد عليه ان المفهوم من فضلا
حينئذ ان ما بعده ذاهب منتف بتمامه واما انه داخل في الانتفاء واقوى فيه مما
نفي قبله كما هو المقصود فلا قلت قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى لان الاعلى
اولى بالانتفاء من الادنى ومنهم من نظر الى القلة والكثرة فقال التقدير في المثال

فضل

فضل عدم اعطاء الدرهم عن عدم اعطاء الدينار اي العدم الاول قليل بالقياس
الى العدم الثاني فان الاول عدم ممكن مستبعد وقوعه والثاني عدم مستحيل
فهو اكثر قوة وارسخ من الاول وعلى هذا التوجيه يفوت من اصل الاستعمال
معنى الذهاب والبقاء ويلزم ان لا يكون كلمة عن صلة له بحسب معناه المراد
بل بحسب اصله ويحتاج الى تقدير النفي فيما بعد فضلا وهاهنا توجيه
ثالث مبني على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين
الاعلى كانه قيل يعطي الدرهم فضلا عن الدينار اي فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء
الدينار على معنى ذهب اعطاء الدينار وبقي من جنسه بقية هي اعطاء الدرهم ثم
ورد النفي على البقية واذا انتفى بقية الشيء كان ما علاها اقدم منها في
الانتفاء ويرجع حاصل المعنى الى ان اعطاء الدينار انتفى اولا ثم تبعه في الانتفاء
اعطاء الدرهم انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ما مر ما نصه قال رحمه الله تعالى لزم حذف
ناصب فضلا الجاري مجرى تتمة الاول بمنزلة لا سيما ولا محل لذلك المحذوف من
الاعراب البتة ورد به على من زعم انه حال ولا يلتبس عليك ان فاعل ذلك
المحذوف هو الادنى على الوجه الاخير ونفيه على الوجهين الاولين انتهى وعدم
صحة كونه حالا على المعنى الذي قرره ظاهر وكذا عدم كون الجملة صفة
بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرره ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الافهام
ومنها قولهم وهذا بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والباء زائدة
فيه كقوله تعالى وجزاء سيئة بمثلها او الخلاف اسم مصدر بمعنى خالف اي وهو
ملتبس بمخالفة كذا ومنها قولهم وليس هذا كما زعمه فلان صوابا
ونظايره ومثله قول المطول وليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا قال ~~الفاضل~~ محشيه
الفاضل السلكوتي اي ليس مبنيا بناء مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع
الحال من ضمير مبنيا اي ليس مبنيا حال كونه مماثلا لما توهمه كثير ~~من الناس او في~~
~~موقع~~ الحال عليها قاله صاحب المغني في قوله تعالى كما بدانا اول خلق نعيده و
القول بانه خبر ليس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف ومنها
قولهم قالوا عن آخرهم ومثله قول الكشاف وقد عجزوا عن آخرهم قال السيد الشريف

وهذا بخلاف كذا

وليس هذا كما زعمه فلان صوابا

قالوا عن آخرهم

قدس سره عن اخرهم صفة مصدر محذوف اي عجزا صادرا عن اخرهم وهو عبارة عن الشمول فان العجز اذا صدر عن الاخر فقد صدر اولا عن الاول وقيل عجزا متجاوزا عن اخرهم فيدل على شموله اياهم وبتجاوزه عنهم وهو ابلغ من ان يقال عجزوا كلهم ورد بان التجاوز بمعنى التعدي والمجاوزة يتعدى بنفسه والذي يتعدى بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن اخرهم الى اولهم ورد بان مقابل الى هو من لا عن انتهى ومنها قولهم وناهيك بكذا كقول الكشاف و

ناهيك بتسوية سيبويه دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره اي حسبك وكافيك بتسويته وهو اسم فاعل من النهي كانه ينهاك عن تطلب دليل سواه يقال زيد ناهيك من رجل اي هو ينهاك عن غيره بجده وغنائه ودلالة قاطعة نصب على التمييز من ناهيك انتهى وعليه فالباء زائدة في الفاعل

ومنها قوله يجوز كذا خلافا للفلاني ووجدت لجمال ابن هشام في بعض مصنفاته فقال قد يقال يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان فعله المقدر اما اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان اختلفوا اشكل عليه امران احدهما ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف لا الخلاف والثاني ان ذلك يابى ان يقول بعده لفلان وان كان خالفوا او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدر اللام مثلها في سقيا لك اي متعلقة بمحذوف تقديره اعني لك او ارادتي لك الا ترى انه لا يتعلق بسقيا لان سقى يتعدى بنفسه والوجه الثاني ان يكون حالا والتقدير اقول ذلك خلافا للفلان او مخالفا له وحذف القول كثير جدا حتى قال ابو علي هو من باب حدث عن البحر ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول مقدرا قبل كل مسالة وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من الاشياء منزلة انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها والله تعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين

عام ١٢٧٩

٢٤

ونسخت على نسخة بخط مؤلفه

نفع الله به كاتبها وقارئها والمسلمين امين

وناهيك بكذا

يجوز كذا خلافا لفلان

